

## زيادة التكاليف بالنسبة للعراق تتطلب زيادة المحاسبة

### خلفية

في الثامن من سبتمبر طلب البيت الأبيض من الكونجرس مبلغاً إضافياً قدره 87 بليون دولار لإنفاقه في عملية الاحتلال المستمر وإعادة إعمار العراق وأفغانستان في عام 2004. ويأتي هذا في أعقاب مبلغ الـ 65 بليون دولار الذي تلقاه البيت الأبيض مؤخراً لحساب أنشطته في العراق في عام 2003. ومن بين مبلغ الـ 87 بليون دولار، سيخصص 66 بليون دولار للعمليات العسكرية، و 21 بليون دولار لأنشطته لإعادة الإعمار في العراق.

ومن الواضح الآن أن ما وصف في وقت من الأوقات بأنه استثمار سريع العائد في إعادة إعمار العراق أصبح الآن عبئاً ثقيلاً على دافعي الضرائب الأمريكيين.

وقد اعترف مسؤولو الإدارة الأمريكية بأن مبلغ الـ 21 بليون دولار سوف يكون أقل بكثير من المبلغ المقدر والذي يتراوح بين 50 و 100 بليون دولار والمطلوب لإعادة إعمار العراق خلال السنوات القليلة القادمة. ولمواجهة هذا العجز، يعتمد طلب الرئيس بوش على أكثر من 40 بليون

دولاً ركز مساهمات من الحلفاء في المؤتمر الدولي للدول الماخطة المقر عقده في أواخر أكتوبر في مدريد. وأوضحت الدول الماخطة المحتملة أن مساندةها العسكرية والاقتصادية تعتمد على صدور قرار من مجلس الأمن الدولي بخول نشر قوة أمن متعددة الجنسيات في العراق ونقل السلطة السياسية لحكومة عراقية مؤقتة.

وتصر هذه الدول أيضاً على المزيد من الشفافية في إدارة الأرصد العراقية، وحثت مني للانتقال السريع إلى الحكم الذاتي العراقي الكامل بما في ذلك وضع دستور جديد وإجراء انتخابات عامة.

## التكلفة

اعترفت الإدارة الأمريكية أن ادعاءاتها الأولية بأن إيرادات نفط العراق ستتمكن من تغطية التكاليف الباهظة لإعادة الإعمار كان مغاليفها بدرجات كبيرة. ويوقع المسؤولون الأمريكيون أن تبلغ إيرادات النفط العراقي 12 بليون دولار في عام 2004 و20 بليون دولار في عامي 2005 و2006.

ومع تقدير تكلفة إدارة الحكومة العراقية بـ 15 بليون دولار سنوياً، لن يبقى سوى القليل للغايب من الأموال للمساعدة في تمويل الاستثمارات الرأسمالية واسعة النطاق المطلوبة لإعادة الخدمات الأساسية إلى العراق. مؤخراً طالب البيت الأبيض بمبلغ 6 بليون دولار لإصلاح شبكة الطاقة الكهربائية في العراق؛ ويقدر أن هذه العملية سوف تكلف 15 بليون دولار خلال السنوات العديدة القادمة.

وبالمثل فإن البيت الأبيض يطلب 7.3 بليون دولار لإصلاح شبكتي المياه والصرف الصحي في العراق، وهو مشروع قد يحتاج إلى 16 بليون دولار خلال السنوات القليلة القادمة. وسوف تكلف مسألة استعادة التعليم الأساسي ما يصل إلى 12 بليون دولار، والرعاية الصحية حوالي 20 بليون دولار، وإنتاج النفط حوالي 40 بليون دولار مع نهاية العقد. وإن تبنت الإدارة الأمريكية أسلوباً متعدد الأطراف، لن يتحمل دافع الضرائب الأمريكي هذه التكاليف بمفرده. ومن حق دافعي الضرائب الأمريكيين أن يعرفوا مقدار التكاليف الكاملة

لإعادة إعمار العراق ولأبفاجا وبطلبات لمخصصات إضافة خلال العام. ويحتاج البيت الأبيض إلى تقديم تقديرات واقعية لتكاليف إعادة إعمار العراق خلال فترة السنوات الخمس القادمة حتى يكون العراق ملائماً لاستيعاب استراتيجية طويلة الأجل للميزانيات.

وبالإضافة إلى المطالبة بالميزانية من الشفافية، ينبغي على أعضاء الكونجرس التأكيد أيضاً على تعاون الإدارة الأمريكية مع أطراف متعددة لإعادة بناء البنية التحتية للعراق واقتصاده، وإشراك العراقيين في كافة مستويات صنع السياسات، ووضع خطة شاملة لإعادة السيادة للعراق.

## التوصية بمراقبة من جانب الكونجرس بالنسبة للعراق

يجب أن تشمل أية استراتيجية تمويل صحيحة للعراق المبادئ التالية:

### خريطة سياسية للمشاركة الدولية

◀ استراتيجية ملائمة لكيفية حصول الولايات المتحدة على مشاركة دولية واسعة النطاق في العراق.

◀ جدول عام للانسحاب الدوري والنهائي للقوات الأمريكية والأجنبية

◀ استكمال صلاحيات المجلس الدولي للمشورة والمراقبة حسبما حدد قرار مجلس الأمن رقم 1483 لمراقبة إدارة التحالف لإبراديات العراق حتى يتمكن بدء عمله. ويجب أن تضمن الصلاحيات أن يكون بالمجلس أعضاء عراقيين لهم حق التصويت وأن تكون هناك خطة لنقل مسؤوليات المجلس لحكومة عراقية منخبة بعد ذلك.

### الإدارة الشفافة للشؤون المالية العراقية

◀ على الرغم من وعود السلطة المؤقتة باتباع الشفافية في إدارة المالمات العامة للعراق، فشلت في الوفاء بمطالباتها. وينبغي الإعلان عن التدفقات من صندوق تنمية العراق واليه حسبما تتطلب التزامات الشفافية في قرار مجلس الأمن رقم 1483.

- ◀ ينبغي على مجلس مراجعة البرامج، الذي يحدد المصروفات العراقية إعلان كل محاضر اجتماعاته، حسبما يتطلب الأمر الخاص بتأسيسه .
- ◀ ينبغي إعلان المعلومات الكاملة عن تنفيذ ميزانية عام 2003 في العراق وكذلك مشروع ميزانية 2004 .
- ◀ ينبغي أيضاً إعلان التقارير المحاسبية الخاصة بتعاقدات سلطة التحالف المؤقتة . ويجب أن يطالب الكونجرس ببرد ورد عن الشركات التي سوف تستفيد من بليونات الدولارات من الإنفاق الأمر يكمي في إعادة الإعمار هناك . إذ أن الافتقار إلى الشفافية حول عقود إعادة إعمار العراق يخلق إمكانية إساءة التصرف في أموال دافعي الضرائب، كما يشوه صورة أمريكا كدولة محررة للعراق .
- ◀ يجب على الإدارة الأمريكية التأكيد من أن الإنفاق الخاص بإعادة الإعمار ينسب بالشفافية وأن فرص الحصول على العقود مناحة لجميع مقدمي العطاءات، خاصة القادرين على تقديم أفضل وأسرع الخدمات بأقل التكاليف، بغض النظر عن الجنسية، وأن العراقيين مشاركون بصورة نشطة ومسؤولون بشكل متزايد عن إعادة إعمار بلدهم . وكلما زاد عدد العراقيين الذين يقومون بأنفسهم بإعادة إعمار بلدهم كلما انخفض احتمال التكاليف بالنسبة للولايات المتحدة .
- ◀ ينبغي إعلان رصيد الأموال الموجودة في صندوق تنمية العراق وخطتها على فترات منتظمة .

## المشاركة العراقية الكاملة

- ◀ من بين الخطوات الأخرى، يجب إشراك العراقيين في عضوية المجلس الدولي للمشورة والمراقبة الذي يراقب صندوق تنمية العراق. وينبغي أن يشاركوا بنسبة أكبر في مجلس مراجعة البرامج الذي يضر حالياً II عضواً واحداً منهم فقط عراقياً. كما يجب تمثيلهم في كل لجنة تقييم توافق على العطاءات، وأن يكون لهم صوت في ذلك القرار.
- ◀ يجب منح العراقيين فرصة للتعلق بشكل موسع على ميزانية العراق لعام 2004، كما نتوقع أن يكون فرصة مناقشة ميزانيتها.
- ◀ يجب على دافعي الضرائب الأمر بزيادة المطالبة بجد زمني شامل للانتقال إلى الحكم الذاتي في العراق بما في ذلك وضع خطة لنسليم الميزانية من السلطة المالية بصورة تدريجية لمجلس الحكم العراقي والحكومة العراقية.

## استراتيجية سليمة ماليا للميزانية

- ◀ فتح حوار صريح وعلني مع العراقيين والشعب الأميركي بشأن المسئولية الملائمة لعمليات انتشار القوات. يمكن العراقيين ليس فقط من تنفيذ سياسة أمنية سليمة قائمة أساساً على الشرطة والقوات المسلحة العراقية ولكن أيضاً من تخطيط هذه السياسة وقيادتها واستباطها.

© 2003 ، جميع الحقوق محفوظة لمعهد المجتمع المفتوح.  
أثوني رشتير : مدير المبادرات الشرقية ومشروع آسيا الوسطى وأوروبا  
سفيلانا تساليك : مديرة مشروع مراقبة الإيرادات  
عصام الخفاجي : مدير مكتب مراقبة إيرادات العراق ببغداد  
جولي مكارشي : باحثة

يعمل مشروع مراقبة إيرادات العراق على مراقبة قطاع النفط العراقي لضمان حسن إدارته بحسب أرفع معايير الشفافية وللتأكد من أن عائدات الثروة النفطية القومية تندفق إلى الشعب العراقي. يكمل مشروع مراقبة إيرادات العراق المبادرات السابقة لمعهد المجتمع المفتوح لمراقبة إيرادات قطاعات استخراج الموارد الطبيعية. لا شك أن غياب المراقبة الجدية للموارد النفطية في أقطار عديدة من العالم أدى إلى انتشار الفساد وزيادة فقر الشعوب واستغلال السلطة السياسية. يأمل معهد المجتمع المفتوح، من خلال حث الحكومات على المعالجة المبكرة لهذه المسائل، مساعدة العراق على تفتاد هذا المطب.

يدعم معهد المجتمع المفتوح حالياً مبادرة أطلقت حديثاً تحت عنوان مشروع مراقبة إيرادات بحر قزوين الذي يراقب تطورات إنتاج النفط في حوض بحر قزوين. ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة العامة في إدارة عائدات النفط والغاز الطبيعي.

وواقع أن العراق يواجه تحديات تفوق تلك التي تواجهها منطقة قزوين. فإذا ما أراد العراق أن يتحول إلى مجتمع ديمقراطي منفتح عليه أن يعزز المؤسسات الشفافة والمسؤولة لضمان إدارة نزيهة للعائدات النفطية.

وهناك حاجة ماسة إلى مراقبة عائدات العراق نظراً لوضع الاحتلال الذي تخضع إليه البلاد. وعلى كل من سلطة التحالف ومجلس الحكم في العراق وضع قواعد لضمان الشفافية التامة في ما يتعلق بعائدات العراق النفطية. ومن شأن ذلك أن يمهّد للاستقرار والديمقراطية في العراق وأن يحمي سلطة التحالف من اتهامات الاستيلاء خلال فترة الإشراف على إعمار العراق.

معهد المجتمع المفتوح هو مشروع خاص ومؤسسة مانحة للهبات تتخذ نيويورك مقراً لها. وقد أطلق المعهد عدداً كبيراً من المبادرات حول العالم تهدف إلى تعزيز المجتمع المفتوح من خلال وضع السياسات الحكومية ودعم التعليم ووسائل الإعلام والصحة العامة وحقوق الإنسان والمرأة إضافة إلى الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي.

للمزيد من المعلومات الاتصال بـ:

Iraq Revenue Watch program

Open Society Institute

400 West 59th Street

New York, New York 10019

USA

بريد إلكتروني : irw@sorosny.org

صفحة الويب : <http://www.iraqrevenuewatch.org>

صممت هذه الصفحة من قبل | شركة Criscola Design

